منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية الثالثة بدرعا

أملية مقـرر
النظريات الاجتماعية المعاصرة

لطلاب السنة الثالثة في قسم علم الاجتماع

تأليف
د. روعة الحاج دريعي

العام الدراسي ٢٠٢٢ _ ٢٠٢٣

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهـرس

المحتويات **الصفحة**

المقدمة
نظرية الفعل الاجتماعي _____ ٧
نظرية الفعل الاجتماعي عند "ماكس فيبر" _____ ٨
أنماطُ الفعلِ الاجتماعي عند "ماكس فيبر" _____ ١٠
نظرية التبادل الاجتماعي _____ ١٢
أولاً: أهم الجذور الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي _____ ١٢
١_ الاقتصاد الكلاسيكي _____ ١٢
٢_ الانثرويولوجية الوظيفية _____ ١٣
٣_ علم النفس السلوكي _____ ١٣
ثانياً: مفاهيم نظرية التبادل الاجتماعي _____ ١٤
ثالثاً: أهم المبادئ الأساسية للنظرية التبادلية _____ ١٥
رابعاً: الأسس التنظيرية في التبادلية الاجتماعية _____ ١٥
خامساً: أبرز رواد نظرية التبادل الاجتماعي _____ ١٧
١_ جورج هومانز (G. Homans) _____ ١٧
٢_ "بيتر بلاو" (P. Blau) _____ ٢٠
المصادر والمراجع _____ ٢٢

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المقدمـة

تكتسب النظرية الاجتماعية، أهميتها من قدرتها على إرشاد الباحثين إلى السبل الأفضل لفهم الواقع الاجتماعي وإدراكه، ووضع الخطط التي من شأنها أن ترشدهم إلى كيفية التأثير في الواقع الاجتماعي والمادي والفكري ...الخ. فلا غنى لأي باحث، في أي علم من العلوم، عن نظرية توجهه في جمعه وقائع الظاهرة التي يعمل على دراستها، وفي اختياره للفرضيات التي يريد أن يختبر صدقها، وفي انتقائه للمنهج وللأدوات التي سيستخدمها في دراسته.

كل ما سبق محقق في الأبعاد الأربع للنظرية الاجتماعية؛ البعد المعرفي، أي البناء النظري العام للنظرية الاجتماعية والذي يشمل افتراضات النظرية ومنهجها وأدواتها التحليلية وتساؤلاتها ...الخ. وهذا يحيل إلى البعد المعياري، فالبعد المعرفي للنظرية يجعل منها أداة مرنة في وصفها للواقع وتحديد مشكلاته، إضافة إلى أنها توضح الواقع بكل جوانبه، فهي ليست فوق الواقع، إنما هي جزء من مشكلاته وقضاياه. مضاف إلى ذلك البعد التأملي الذي ينص على أن النظرية أسلوب لفهم الحياة وأنها جزء لا يتجزأ منها، فلا بد لها أن تظهر ما يجري بالخارج مما يعني الذي يحدث في الواقع المتغير بسبب التطور التكنولوجي. ناهيك عن البعد الذاتي المتعلق بآراء الباحثين وخبراتهم الذاتية ومنظوماتهم الفكرية المتعددة...الخ.

إن الهدف الرئيس من دراسة النظريات الاجتماعية، هو فهم المجتمع ومحاولة الإسهام في تطوير الحياة الاجتماعية، وإن معرفة المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الدراسة الحقيقية لجوانب الحياة الاجتماعية، والتعرف عليها. آخذين بالاعتبار أن النظرية الاجتماعية هي نظرية ديناميكية؛ فمن ناحية أولى نشأت تعبيراً عن مواقف اجتماعية وفكرية، وهي من ناحية ثانية قابلة للتغير في ضوء تغير المواقف والظروف.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

نظرية الفعل الاجتماعي

يُعد مصطلح "الفعل الاجتماعي" من أهم المصطلحات في أدبيات علم الاجتماع، وأول استخدام لهذه كان على يد "ماكس فيبر"، وقامت عليه نظرية بأكملها هي نظرية الفعل الاجتماعي،.

يرى أنصار مدرسة الفعل الاجتماعي أن الفعل يكتسب صفته الاجتماعية _ بالنسبة لعلماء الاجتماع_ عندما يتصرف الفاعل بطريقة معينة مؤثرة بتصرفات الآخرين المتفاعلين معه، الأمر الذي من شأنه أن يطور شخصياتهم وينميها. بعبارة أخرى، الفعل الاجتماعي هو فعل موجه نحو الغير تبعاً لسلوكات الآخرين الذين يمكن أن يكونوا فرادى أو معارف، أو يكونوا أشخاصاً عديدين وغير معروفين تماماً.

تنطلق نظرية الفعل الاجتماعي من مسلمة هي (إن المجتمعات هي نتيجة التفاعل الإنساني وليس سببها)، فلا يقوم أي مجتمع إلا بتفاعل أفراده. ولذلك تهتم نظرية الفعل الاجتماعي بوحدة التحليل الأصغر من الحياة الاجتماعية وهم الأفراد والكيفية التي يستطيعون بها التفاعل حتى نستطيع أن نفهم كيف نشأ النظام الاجتماعي وكيف استمر.

بناء عليه، تقوم نظرية الفعل الاجتماعي على تفسير السلوك الإنساني وتأويله، ومن أجل ذلك ترى أن كل السلوكات الصادر عن الفاعل الاجتماعي هي سلوكات هادفة وموجهة عقلانياً، وناجمة عن قرار واعي واختيار حرّ من قِبله. إذ يستطيع هذا الفاعل اختيار الوسائل وأنماط السلوك المتوافق عليها اجتماعياً والتي تمكّنه من الوصول إلى غاياته، ولكل فاعل اجتماعي طريقته الخاصة في معرفة أساليب السلوك وسياقاتها الاجتماعية.

لكن هذا لا يعني أن الفعل الاجتماعي هو كل فعل مماثل لأفعال الآخرين (عندما يقوم عدد من الأفراد في الشارع بفتح مظلاتهم حماية من البلل بماء المطر)، ولا يعني، أيضاً، كل فعل متأثر بسلوكات الآخرين بالضرورة، إذ إنه يختلف عن فعل المصادفة في الحياة الاجتماعية (مثل وجود الشخص ضمن حشد ما وقام بتقليد سلوك شخص آخر)، بل إنه فعل ذو معنى وعقلاني وهادف، أي أنه موجه تبعاً لسلوك الآخرين ويتجه نحو هدف محدد، ويستند إلى مجموعة من القيم المتعارف عليها اجتماعياً، والتي تستند بدورها على صور اجتماعية واضحة و منطقية. فالإنسان كائن واعٍ، يتصرف عن وعي وهدف، ولسلوكه معنى وقصد، على عكس الأشياء التي يمكن إخضاعها للدراسة العلمية. ولذلك فمهمة عالِم الاجتماع أن يفهم العالَم من خلال دراسة سلوكات الأفراد داخل المجتمع، ورصد دلالاتها ومعانيها ومقصدها (فيبر،٢٠١١، ص ٥١_ ٥٣).

نظرية الفعل الاجتماعي عند "ماكس فيبر" (Max Weber)

قدّم "فيبر" (١٨٦٤_١٩٢٠) في دراسته للفعل الاجتماعي منهجاً خاصاً بالعلوم الاجتماعية يخالف عن مناهج العلوم الطبيعية، فاستناداً إلى تعريفه لعلم الاجتماع في كتابه (الاقتصاد والمجتمع) بأنه "(...) العلم الذي يُعنى بفهم النشاط الاجتماعي وتأويله، وتفسير حدثه ونتيجته سببياً" (weber، ٢٠١٥، ص ١٢). نجد أن مسار هذا العلم يقوم على مراحل ثلاث هي: الفهم، والتأويل، والتفسير؛ أما الفهم فيقصد به فهم النشاط الاجتماعي للأفراد، أي فهم المعاني التي يتخذها الفعل الفردي داخل المجتمع المتفاعل معه. أما تأويل الفعل فالمقصد منه إدراك العالم الموضوعي. بعبارة أخرى، لا يمكن فهم فعل الفاعل الفردي إلا بمعرفة السياق المجتمعي الذي ينتمي إليه، ولابد من أجل فهم الفعل وتأويله من الانطلاق من الخلفية الاجتماعية ومعرفة الأحكام المسبقة، والبحث عن المصادر التي تساعد على فهم ذلك الفعل من قيم وأفكار ...الخ، واستجلاء المعنى الذي يصدر عنه وإن اتفق "فيبر" مع رأي "دوركهايم" حول رفض الأفكار المسبقة باعتبارها أحكاماً نهائية، إلا أنه يسلم بعدم إمكانية استبعادها استبعاداً كلياً لأنها تشكل جملة مصادر لتأويل معنى الفعل الاجتماعي •.

مما يتطلب من عالم الاجتماع أن يتمتع بثقافة شخصية وأن يدخل عالَم الفاعلَ الاجتماعي، بل أكثر من ذلك، أن يشاركه في بناء عوالمه الواقعية. أي لابد من تغلغل عالم الاجتماع إلى عالم الفرد لفهم معنى أفعاله وتأويلها حسب الظروف الظاهرة والحيثيات التي يوجد فيها هذا الفعل. ومن ثم البحث عن العلاقة التفاعلية الموجودة بين الذات والموضوع.

ومن أجل إتمام مرحلتي الفهم والتأويل، يجب على عالم الاجتماع أن يخضع لمبدأين علميين منهجيين هما: "عائد القيمة" و"الحياد الأخلاقي"؛ وقصد بـ"عائد القيمة" وعي الباحث بأفكاره وآرائه الخاصة واختياره لأدوات بحثه لكنه يعتمد النزاهة العلمية في شرح المعطيات والنتائج وتفسيرها. أما بالنسبة لـ"الحياد الأخلاقي" فمهمة الباحث هي تحديد معنى هذا الفعل فقط ولا يصدر أي حكم قيمة عليه، وألا يستغل حدسه العلمي كي يفرض آراءه الشخصية. فهدف "فيبر" من ذلك هو الكشف عن معنى فعل ما بدل الحكم عليه وتوجيهه (فلوري، ٢٠٠٨، ص٢٩_ ٣٢).

• _ يُقصد بمعنى الفعل أي يمكننا معرفة ما المقصد من هذا الفعل وما هي النتيجة المتوقعة عنه.

التساؤل المطروح الآن: ماذا بالنسبة لمرحلة التفسير؟

إن تفسير المعنى المقصود من الفعل بالنسبة لـ"فيبر" هو تفسير سببي لأنه قائم على "الاحتكاك الاجتماعي" _حسب تعبيره. ومن أجل إتمام هذه المرحلة (التفسير)، طرح ما أسماه بـ"النموذج المثالي"، أو الخالص، وهو عبارة عن بناء منطقي عقلي يتشكل من خلال تمييز العوامل الأساسية والأخرى الثانوية المتعلقة بظاهرة ما أو عدة ظواهر، ومن ثم المقارنة بينها وتبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر وعلاقة التأثر والتأثير بينها. وكتب عن آلية تطبيق هذا النموذج بقوله "(...) لكي نحدد العلاقات السببية الحقيقية نقوم ببنائها من علاقات متخيلة على العالم أن يجيز لنفسه تعطيل سبب (بصورة مؤقتة) لكي يكتشف تأثير سبب آخر على مجرى الأحداث التاريخية (فلوري، ٢٠٠٨، ص ٣٤)، من هنا أطلقت صفة "مثالي" عليه لأنه يتحقق كفكرة في ذهن الباحث وليست مستقاة من الواقع الحقيقي.

لابد من الإشارة إلى ناحيتين، الأولى أن النموذج المثالي ليس فرضاً على الباحث الاجتماعي يجب عليه اعتماده برأي "فيبر"، بل هو أداة أو وسيلة لتحليل الإحداث التاريخية الملموسة ونقارن به المواقف الواقعية في الحياة. وهذا التحليل يتطلب _ بدوره_ أن تكون المفاهيم محددة بدقة، وواضحة إلى أبعد الحدود.

الناحية الثانية، أن "فيبر" نفسه رأى من المستحيل أن نجد في الحياة الواقعية ظواهر تنطبق تماماً على النموذج الذي شيد بطريقة عقلية خاصة. إلا أنه أكد أن دراسة الواقع الملموس على هذا النحو، تمكن العالِم من الحصول على علاقات سببية بين عناصر النموذج المثالي وفهم الظواهر الاجتماعية.

طبق "فيبر" أداته المنهجية هذه في تفسير ظهور الرأسمالية، مخالفاً تحليل "ماركس" الذي أرجع ظهور نظام الإنتاج الرأسمالي للعامل الاقتصادي / المادي. أما "فيبر" فقد فسّر ظهور الروح الرأسمالية بتأثرها بدور الأخلاق البروتستانتية أولاً وبعوامل اقتصادية أيضاً. اعتمده أيضاً في دراسته لنظام الإدارة البيروقراطي بهدف رفع الكفاية الإنتاجية، فأسباب رفع الكفاية الإنتاجية هي:

_ تقسيم العمل والتخصص الوظيفي: إذ يتم اختيار الموظفين حسب التخصص وتوزع الأعمال عليهم بصورة رسمية ثابتة ومستقرة.

_ التسلسل الهرمي: أي تقسيم التنظيم إلى مستويات متراتبة هرمياً تتسع قاعدته ويضيق في المستويات الأعلى فالأعلى، وتشرف المناصب الأعلى على أنشطة المستويات الأدنى منها.

_ العلاقات الرسمية وتقنين الإجراءات: أي وجود نمط من العلاقات الرسمية التي يرجع إليها الموظفين كأساس لاتخاذ القرارات مما يضمن سرعة الإنجاز وتماثل القرارات.

_ تنفيذ القوانين واللوائح والأنظمة.

_ دفع المرتبات والتعويضات العادلة للعاملين.

_ الاهتمام بالسجلات وحفظ المستندات.

_ التعيين والترقية على أساس الجدارة وليس لاعتبارات شخصية مما يكفل الأداء الممتاز في المؤسسة.

_ اعتبار الإدارة مهنة دائمة: أي النظر في الإدارة باعتبارها مهنة تحتاج للتدريب المستمر، ويتابع العاملون القيام بمهامهم في المؤسسة حتى النهاية.

_ اللاشخصية في اتخاذ القرارات: أي الفصل بين العمل والحياة والعلاقات الشخصية.

على الرغم من موضوعية هذا النموذج الظاهرية إلا أن الانتقادات التي طالته كثيرة وأهمها أنه أهمل الفرد ونظر إليه على أنه مجرد آلة مما يؤدي إلى انخفاض كفاءته ضمن المؤسسة وهذا يخالف وجهة نظرية الفعل التي تدرس فعل الفرد اجتماعياً. كما أنه يعالج المؤسسة على أنها تنظيم مغلق على نفسه غير مفتوح على واقعه الاجتماعي ويتبادل معه التأثر والتأثير، وهذا ما يخالف أسس نظرية الفعل الاجتماعي أيضاً.

أنماطُ الفعلِ الاجتماعي عند "ماكس فيبر"

استخدَم "فيبر" نمطه المثالي في تصنيف الأفعال الاجتماعية، فرأى في بعضها أفعالاً غير واعية أو أقل وعياً، وأخرى أكثر وعياً، وهناك أفعال اجتماعية وأخرى أكثر اجتماعيةً، فكانت في أنماط أربعة هي:

١ _ الفعلُ التقليديُّ : يُبنى هذا الفعل على ما يعتاد عليه الشخص من عادات اجتماعية، فهو بمثابة رد فعل عميق على مثيرات معتادة (فعل المصافحة بالأيدي)، ولذلك هو يقف خارج حدود الفعل الذي توجهه المعاني، أي لا تنطبق عليه صفة الفعل الاجتماعي.

٢ _ الفعلُ الانفعالي أو العاطفيُّ : هو السلوك الصادر عن حالات فردية خاصة يعيشها الفاعل، وهو أيضاً يقف خارج حدود الفعل الذي توجهه المعاني فتنتفي عنه صفة الفعل الاجتماعي.

٣ _ الفعلُ العقلانيّ القيمي: هو فعل توجهه قيم مطلقة ويتجه صوبها مثل فعل التضحية بالنفس من أجل الوطن، ويقوم به الفرد بغض النظر عن نتائجه المتوقعة لخدمة ما يعتقد ويؤمن به، ويبدو له واجب أو كرامة،...الخ، فيقوم به لإيمانه بالقيمة المطلقة من أجل ذاتها دون مطامع خاصة مختاراً الوسائل التي تدعم إيمانه هذا. فدائماً هو فعل يتوجه تبعاً لـ"أوامر" أو لـ"طلبات" يعتقد القائم بالفعل أنها مفروضة عليه، وهنا يؤكد "فيبر" أن الحديث عن فعل عقلاني قيمي لا يجوز إلا إذا ما استجاب الفعل الإنساني لهذه الطلبات.

٤_ الفعل العقلاني الغائي: عندما يوجه الشخص فعله تحقيقاً لغاية معينة وبالاستعانة بوسيلة مناسبة وآملاً في بلوغ نتائج بعينها، ويقوم في ذلك بالموازنة بين الغاية والوسيلة بصورة عقلانية، وكذلك يوازن بين الغاية والنتائج، وأخيراً بين الغايات المختلفة الممكنة فيما بينها، أي أنه لا يقوم بفعل انفعالي ولا بفعل تقليدي، كالمهندس الذي يصمم مشروعاً معمارياً.

يعود "فيبر" ليؤكد أن هذا التصنيف ليس تصنيفاً وافياً لأنماط توجيه الفعل، وإنما هي أنماط اصطلاحية بحتة تمت صياغتها لأسباب سوسيولوجية، بمعنى أن الفعل الواقعي قد يقترب منها بدرجة أو أخرى، كما يمكن أن يكون خليطاً منها، ولا يمكن الحكم عليها إلا في ضوء ما تحققه من نجاح. (فيبر، ٢٠١١، ص ٥٣_٥٦).

نقد فكر "فيبر"

ما يؤخذ على فكر "فيبر" مغالاته وتشديده على الجوانب الذاتية في الحياة الاجتماعية، أي دوافع الأفراد وأهدافهم، والجوانب المتعلقة بالمشاعر. فعلى الرغم من أنه قد عدّ أن حياة معظم الناس تتشكل وتتحدد بواسطة المجتمع الذي يعيشون فيه، خاصة المؤسسات المباشرة التي يتعاملون معها مثل المدارس وأماكن العمل. إلا أنه من ناحية أكد أن الأفكار والمشاعر لدى الناس تؤدي في بعض الأحيان إلى إثارة الفعل والتأثير في التاريخ. فعلى سبيل المثال توجد بعض الشخصيات القوية والديناميكية _أو ما أسماها بالقيادات الملهمة (الكارزمية) (مثل المسيح أو نابليون)_ يمكن أن تغير بالفعل من مسار الأحداث.

وعلى الرغم من أنه أدرك على نحو تام أن الأفراد يتأثرون بالمؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة ومكان العمل ووسائل الاتصال الجماهيري، إلا أنه لم ينظر إلى تحليل عمل هذه المؤثرات وتداعياتها على أنه الغرض الوحيد أو الأساسي من دراسة علم الاجتماع، إذ إن فهم المعاني التي يخبرها الأفراد في حياتهم الاجتماعية أكثر أهمية من مجرد تحليل ما يدفعهم أو يؤثر فيهم للتصرف على النحو الذي يتصرفون به (الجواد، ٢٠١١، ص ٦٨، ص ٧٠). إلا أن هذا النقد لا يقلل من أهمية أفكاره باعتباره من أهم علماء الاجتماع، محاولاً الوصول به إلى أعلى درجات العلمية. ناهيك عن إسهامه في بروز كل من علم الاجتماع التأويلي وعلم الاجتماع البنائي.

نظرية التبادل الاجتماعي (Social Exchange Theory)

ظهرت نظرية التبادل الاجتماعي باعتبارها اتجاهاً نظرياً في نهاية خمسينيات وبداية ستينيات القرن العشرين، نتيجة لإخفاق كل من النظريات الثلاث: الوظيفية والبنيوية والبنيوية الوظيفية، التي فسرت البناء الاجتماعي الكلي وعناصره (أجزائه) انطلاقاً من مسلمات بنيوية وعوامل وظيفية تربط أجزاء النظام الاجتماعي، فالكل الاجتماعي عبارة عن ترتيب لشبكة العلاقات بين العناصر ومراكزها وأدائها لوظائفها ضمن هذا الكل.

أما نظرية التبادل الاجتماعي فقد أقامت العلاقة بين عناصر النظام الاجتماعي على أسس تفاعلية قائمة على التبادل فيما بينها، وليس على علاقات وظيفية فقط. فأولت اهتمامها لتفسير الفعل الاجتماعي من خلال عمل الأفراد بفاعلية لتحقيق مصالحهم، كما أولت اهتمامها للآلية التي يفهمون بها تلك المصالح، ومن ثم كيفية تبادلها.

أولاً: أهم الجذور الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي

استفادت النظرية التبادلية من العلوم المختلفة التي تناولت مسألة التبادل، بما أن التبادل يمثل أطروحتها الأساسية، وهذا ما أوضحه "جوناثان تيرنر" بقوله أجد أن النظريات التبادلية الراهنة تمثل مزيجاً مختلطاً وغير محدد من الاقتصاد النفعي والأنثروبولوجيا الوظيفية وعلم اجتماع الصراع وعلم النفس السلوكي.

١ــ الاقتصاد الكلاسيكي: استفادت نظرية التبادل الاجتماعي من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي يعتمد على مبدأ المنفعة الذي ظهر في بريطانية خلال القرن التاسع عشر، ويقوم مبدأ المنفعة فكرة أن الإنسان يبحث عن طرق وأساليب من أجل زيادة منافعه وأرباحه المادية دون أن يكلفه ذلك غالياً، وأن تكون الكلفة أقل من الفائدة (أبو طاحون، ٢٠٠٢، ٢٤٣). فقد ميز "آدم سميث" بين قيمة الاستعمال (قيمة سلعة ما في نظر الشخص) وقيمة المبادلة (قيمة السلعة في السوق). حيث لاحظ أنه إذا وجدت سلعة تتمتع بقيمة استعمال كبيرة قد لا تتمتع إلا بقيمة زهيدة في المبادلة. أما "ديفيد ريكاردو" فقد أكد على وجود صلة بين المنفعة والقيمة، فالسلعة العديمة المنفعة لابد أن تكون عديمة القيمة (راضي، ١٩٨٨، ٢٣٤).

إلا أن استخدام النظرية التبادلية لمفهوم التبادل يختلف عن استخدامه في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فعند المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين يشير إلى التبادل المادي فقط. بينما ينظر أصحاب نظرية التبادل الاجتماعي إليه على أنه يعني كلاّ من التبادل المادي والتبادل الرمزي غير المادي معاً.

٢_ الانثرويولوجية الوظيفية: تأثرت نشأة التبادلية الاجتماعية بالدراسات الانثروبولوجية الوظيفية التي أجريت في بعض المجتمعات البدائية، والتي قام بها أمثال "جيمس فريزر" و" برونسلاو مالينوفسكي" و"مارسيل موس" و"كلود ليفي ستراوس".

فعلى سبيل المثال، درس "فريزر" المجتمع الاسترالي الأصلي، الذي لاحظ فيه وجود أنماط متعددة من الزواج، وتوصل إلى أن الأسترالي الأصلي يضطر بصفة عامة إلى الحصول على الزوجة بمقايضة إحدى قريباته، وذلك لعدم امتلاكه المال أو الثروة التي يقدمها مقابل الحصول على زوجة. فمن خلال هذا كله فسر "فريزر" تفاوت السلطة والقوة. وذلك انطلاقاً من فكرة أن النساء في المجتمع الأسترالي لهن قيمة اقتصادية وتجارية عالية، حيث أن الرجل الذي لديه عدد كبير من النساء يعد ثرياً. لكن ما قدمه "فريزر" لم يخرج نظرية التبادل من إطار المنفعة الاقتصادية لاعتبار المرأة كسلعة ذات قيمة عالية (المولي، ١٩٧٧، ٣٤).

ودرس العالم الأنثروبولوجي "مالينوفسكي" ظاهرة التبادل في قبائل "التروبرياند" في شمال استراليا، حيث تتم العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذه القبائل من خلال نظام تبادل الكولا، أي تبادل الحلي (كالأساور والقلائد)، ودوافع هذا التبادل هي دوافع نفسية _ اجتماعية، هو تبادل لأشياء مادية ليرمز من خلالها إلى أشياء غير مادية وهي إقامة العلاقات الاجتماعية، ولا توجد هنا صفة للربح أو الخسارة (أبو طاحون، ٢٠٠٢، ٢٥٥).

أما دراسة "شتراوس" للتبادل الاجتماعي في المجتمعات الابتدائية فقد خلصت إلى أن جوهر التبادل فيها يقوم على:

١_ تخضع جميع العلاقات للكلفة، والكلفة هي ما تفرضه القواعد والنظم الاجتماعية على الفرد المشارك في عملية التبادل.

٢_ هدف الفرد المشارك في عملية التبادل هو الحصول على الاحترام أو المكانة الاجتماعية أو التقدير، أو النفوذ، وهذا خاضع بدوره لقيم المجتمع وقواعده.

٣_ يؤثر خضوع الفرد للقواعد الاجتماعية في سلوكه اليومي (سترو، ٢٠٠٥، ٣٥٤).

٣_ علم النفس السلوكي: نجد أن نظرية التبادل الاجتماعي قد تأثرت بآراء بعض علماء النفس السلوكيين من أمثال: "سكينر" الذي نشر بعض الدراسات عن السلوك الاجتماعي في كتابه عن (سلوك الكائنات العضوية) والتي لها تأثير كبير في نشأة نظرية التبادل الاجتماعي. فنجد تداخلاً بين المدرسة السلوكية وبين مقولات النظرية التبادلية على النحو الاتي:

١_ في أي موقف معين، ستصدر الكائنات العضوية سلوكيات من شأنها تحقيق أقصى قدر من المكافأة وأقل قدر من العقاب.

٢_ ستكرر الكائنات سلوكياتها في تلك المواقف المماثلة لتلك التي كوفئت عليها في الماضي.

٣_ إن المثيرات الحالية التي ارتبطت في مناسبات ماضية بالمكافآت تعتبر سلوكيات مماثلة لتلك التي صدرت في الماضي.

٤_ كلما تلقى الكائن العضوي مكافأة من سلوك معين، أصبح هذا السلوك أقل مكافأة، وزاد احتمال أن تصدر عن الكائن العضوي سلوكيات بديلة، سعياً وراء مكافأة أخرى (العلي، ٢٠٠١، ٢٤٤). وسنرى التقاء هذه المقولات مع الفرضيات الخمس عند "هومانز". والذي أكد أن السلوك الإنساني يتكون من ثلاثة عناصر هي النشاطات والتفاعل والعاطفة (الحسن، ٢٠٠٨، ٢١٩).

ثانياً: مفاهيم نظرية التبادل الاجتماعي

١_ **السلوك الإنساني:** الذي يتكون من النشاط والتفاعل والعاطفة يقوم بها الفرد، وهو يختلف عن السلوك الحيواني لأنه يملك إرثاً اجتماعياً وثقافة شاملة وقدرة عقلية عالية.

٢_ **التبادل:** أي تقديم نشاط اجتماعي من قبل الطرف الأول المشترك في عملية المبادلة إلى الطرف الثاني لقاء حصول الأول على نشاط سابق في الثاني.

٣_**المنفعة:** أي قدرة النشاط الإنساني على تقديم منفعة للآخرين وإمكانية تبادله بنشاط إنساني آخر.

٤_ **الكلفة الاجتماعية:** أي كمية النشاط الذي يستوجب من الفرد القيام به لقاء حصوله على منفعة مرتقبة أو متوقعة.

٥_ **المكافآت الاجتماعية:** أي ثمن قيام الفرد بعمل يطلب المجتمع منه القيام به فهي محفز بقدر ماهي هدف للحصول عليه.

٦_ **المصالح:** أي الطموحات الذاتية – مادية أو معنوية – التي يستوخى الفرد تحقيقها.

٧_ **المنافسة:** أي التسابق في الحصول على أكبر عدد ممكن من النشاطات الاجتماعية بأقل كلفة واعلى قيمة في عملية المبادلة.

٨_ **الاستثمار الاجتماعي:** أي تنمية المناشط الاجتماعية لصالح ممارسها (عمر، ٢٠١٣، ص ١٣٦).

طور "هومانز" من مفاهيم نظريته وأهمها مفهومي "التكلفة" و"المنفعة" وعرفهما على النحو الآتي:

٩_ **تكلفة السلوك عند "هومانز"**: المكافآت المفقودة عند الامتناع عن أداء أفعال بديلة

١٠_ **المنفعة عند "هومانز"**: العدد الأكبر من المكافآت المكتسبة في مقابل التكاليف المتكبدة (ريتزر/ ستبينسكي، ٢٠٢١، ٥٤٨).

ثالثاً: أهم المبادئ الأساسية للنظرية التبادلية

١_ إن الحياة الاجتماعية التي نعيشها هي عملية تبادل بين شخصين أو فئتين أو جماعتين أو مجتمعين.

٢_ العطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة لفرد آخر أو للجماعة هو واجبات ملقاة على عاتقه. بينما العطاء الذي يحصل عليه من الفرد الآخر أو الجماعة الأخرى فهو الحقوق التي يتمتع بها بعد أدائه لواجباته.

٣_ تستمر العلاقات وتزدهر عندما تتوازن الحقوق والواجبات المناطة بالفرد والجماعة.

٤_ إذا اختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء بين الشخصين المتفاعلين فستنقطع العلاقات وتتحول إلى علاقات هامشية.

٥_ يمكن تسجيل واجبات الفرد وحقوقه على قائمة، ويمكن تحويل الواجبات والحقوق إلى بيانات كمية للموازنة بين الواجبات والحقوق، أو لمعرفة عدم الموازنة.

٦_ اذا تكررت الحقوق أو الامتيازات التي يتسلمها الفرد فأنها تصبح أقل أهمية بالنسبة له.

٧_ الموازنة بين الواجبات والحقوق لا تتحدد بالمجالات المادية بل تتحدد أيضاً بالمجالات القيمية والمعنوية والروحية والاعتبارية.

٨_ لا تنطبق قوانين التبادل الاجتماعي على التفاعل الذي يحدث بين الأفراد بل تنطبق أيضاً على التفاعل الذي يحدث بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات المحلية والمجتمعات الكبيرة.

٩_ إن نظرية التبادل الاجتماعي ليست قوانيناً شمولية تعتمد على المصلحة المتبادلة بين الأفراد، وإنما هي تعاليم مبدئية وإنسانية تستطيع أن تفسر الظواهر المعقدة للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الصادر عن الأفراد والجماعات في المجتمع.

١٠_ تستند نظرية التبادل الاجتماعي على قضية أن اختلال التوازن بين التكاليف والأرباح، بين الأشخاص أو الجماعات، لا يسبب قطع العلاقة بل تقويتها وديمومتها، إذ إن الطرف الأول الذي يعطي أكثر مما يأخذ من الطرف الثاني، يجعل الطرف الثاني يشعر أنه تحت مسؤولية تقديم التنازلات أو المكافآت أو الواجبات تجاه الطرف الأول، وعندما يقوم الطرف الثاني بتقديم التنازلات للطرف الأول فهذا يؤدي إلى تقوية العلاقات بين الطرفين، كما يرى "بيتر بلاو" •.

•_ أنظر بهذا الصدد:

_ Homans, G., **Social Behavior: it is Elementary Forms**, P. 317,

_ Thibaut, J/ Kelley, H., **The social Psychology of Groups**, P. 21, 57, 59.

_ Blau, P. M., **Exchange and Power in Social Life**, P. 292, 286.

مأخوذاً عن: _ الحسن، محمد إحسان، **النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط٣، دار الأوائل للنشر، الأردن، ١٩١٥، ص١٨٦_١٨٧.

رابعاً: الأسس التنظيرية في التبادلية الاجتماعية

تنطلق فكرة هذه النظرية من جذرها الفكري الاقتصادي القائم على أن خير الأنظمة هي تلك التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية والحرية لأكبر عدد ممكن من الناس. هذا المبدأ النفعي أستعير من قبل دارسي علم الاجتماع ووصلوا به إلى مضامين اجتماعية تناسب محتوى دراستهم، فقد ذكروا أنه:

١_ نادراً ما يسعى الأفراد إلى الانتفاع المادي بدرجة قصوى.

٢_ لا يتصرف الأفراد بشكل عقلاني دائماً.

٣_ لا يكون الأفراد أحراراً من المؤثرات الخارجية المنظمة أو من الضغوط الأخرى أثناء عملية التبادل

٤_ ليس لدى الأفراد _المشتركين في عملية التبادل_ معلومات كافية لجميع البدائل الجاهزة أو الموجودة فعلاً.

ومن ذلك، تناولت النظرية التبادلية قضايا رئيسة من أهمها:

أولاً: يتطلع البشر في علاقاتهم الاجتماعية إلى تجنب السلوك المكلف الذي لا يعود بالفائدة عليهم ويتأسس التبادل وفقاً لذلك على أساس حساب التكلفة والعائد.

ثانياً: السلوك البشري يتم من خلال المقارنة بين البدائل المختلفة تبعاً لمبدأ التكلفة والعائد ومن ثم الحياة الاجتماعية تعد سلسلة مختلفة من الاختيارات، ويفهم التفاعل بين الناس تبعاً لذلك على أساس التبادل الذي يكون محدداً في العلاقات التجارية وغير واضح الحدود في علاقات الصداقة.

ثالثاً: التبادل لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط وإنما يرتبط بالجوانب النفسية والاجتماعية فتسير الحياة وفق سلسلة من التبادل تزيد وتنقص من مخزون الأفراد أو الجماعات من القوة أو الصيت ويتم التبادل وفق قيم المجتمع ومعاييره فينتج عنه ما يطلق عليه التبادلية المعممة. وتعني أن الفرد عندما يقدم على مساعدة الآخرين يأمل في أن يصل على مثلها عندما يحتاجها وهي نظرية تقوم على تفسير السلوك التفاعلي بين الأفراد وكذلك تفسير عمليات الجماعة (الغريب، ٢٠١٢، ص ١٣٠).

بعبارة أخرى، تتضمن عملية التبادل عامل الكلفة الاجتماعية الذي يختلف عن الكلفة الاقتصادية. لأن الكلفة الاجتماعية تعني الالتزام بالآداب الاجتماعية العامة والقيم والأعراف والنواميس الاجتماعية وعدم مراعاة الرغبة الفردية والنفسية. و إن جميع مناشط عملية التبادل الاجتماعي تخضع لقيم المجتمع.

لذلك فإن المجتمع يطرح عدة بدائل للسلوك الواحد حتى يسهل على الفرد اتخاذ القرار المناسب له. هذا القرار المتخذ له تبعات إما أن تكون جزاءات أو مكافآت اجتماعية يقررها المجتمع. ورغم ذلك فإن هذه

القرارات التي يتخذها الأفراد بجانبها تكون في النهاية جزء من عملية التبادل الاجتماعي التي هي جزء من عملية التكامل والتضامن الاجتماعي.

ما هو مكلف بالنسبة لفرد معين قد لا يكون كذلك بالنسبة لفرد آخر. وما هو غير مكلف لفرد معين قد لا يكون كذلك بالنسبة لفرد آخر مشترك معه في علاقة تبادلية.

ما هو نافع لفرد قد يكون غير ذلك لفرد آخر. وما هو نافع لفرد معين قد يكون نافعاً لفرداً آخر مشترك معه في علاقة تبادلية. قد يكون النشاط التبادلي ذا كلفة ومنفعة لفرد فيما يكون أكثر من ذلك لفرد آخر. وقد يكون النشاط المتبادل ذا كلفة ومنفعة عالية لفرد، بينما يكون أقل من ذلك بالنسبة لفرد آخر مشترك معه في علاقة تبادلية.

ومن هنا يمكن القول أن الفرد في عملية التبادل الاجتماعي يقوم بنشاط بعين داخلها من أجل الحصول على اعتراف أو إعجاب أو قبول أو نفوذ اجتماعي أو غير ذلك من المكافآت التي يسعى لها من خلال عملية التبادل الاجتماعي.

ومن خلال تطبيق هذه النظرية على ظاهرة الطلاق في محاولة لتفسير الطلاق وأسبابه على المستوى الفردي وتأثيره على المجتمع. تقول النظرية إن العلاقة الزوجية لا يمكن أن يتخلى عنها إلا ليحصل الفرد على منفعة تصل من المنفعة التي يجنيها الفاعل. فالمطلق أو المطلقة حينما يطلب الانفصال ويسعى له، فإنه بذلك يقدم البدائل لحياة أخرى وأفضل. فالزوجات يتمسكان بالاستمرار بعلاقتهما الزوجية ما لم تظهر أسباب وجيهة أو قوية تدعو للانفصال والطلاق. وأياً تكن هذه الأسباب سواء كانت اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية أو بدنية أو غيرها تبدأ بعملية موازنة وطرح بدائل لهذه الحياة.

خامساً: أبرز رواد نظرية التبادل الاجتماعي

١_ جورج هومانز (G. Homans) (١٩١٠_١٩٨٩)

يعد "جورج هومانز" أحد أهم المناظرين في مجال التبادل. تقوم فرضيات التبادل بين الفاعلين الاجتماعيين على مبادئ نفسية، و يكمن جوهر علم الاجتماع في دراسة السلوك التفاعلي، ولم يكن مهتماً بالوعي أو بأنواع البنى والمؤسسات واسعة النطاق التي كانت محل اهتمام معظم علماء الاجتماع. بل انصب اهتمامه الرئيس على أنماط التعزيز، أي تاريخ المكافآت والتكاليف، التي تدفع الناس إلى القيام بما يقومون به. في الأساس، وهنا أكد "هومانز" أن البشر يواصلون القيام بما وجدوه مجزياً في الماضي.. وعلى العكس من ذلك، يتوقفون عن فعل ما ثبت أنه مكلف في الماضي. لفهم السلوك، نحتاج إلى فهم تاريخ الفرد بشأن المكافآت والتكاليف. ولهذا لا ينبغي أن يركز علم الاجتماع على الوعي أو على البنى والمؤسسات الاجتماعية، بل على أنماط التعزيز (ريتزر/ ستبينسكي، ٢٠٢١، ١٣٥).

اهتم بدراسة المبادلات الاقتصادية وأثارها وعلاقتها بالتبادل الاجتماعي في المجتمع البدائي. كما له اهتمامات بعلم الاجتماع الثقافي. سعى إلى وضع نموذج لنظريته التي أطلق عليها "نظريه تبادلية استنباطية" اعتمدت على العديد من نتائج البحوث الميدانية في مجال الجماعات والسلوك الاجتماعي.

ظهر اهتمامه بالبحث في الجماعات الصغيرة والنتائج المترتبة عليها في كتابه (الجماعات الإنسانية) ورفض النظريات التي تؤكد أن هناك بناءات تتشكل خارج الفرد. كما رفض أفكار "دوركهايم" حول مبدأ الانبثاق ووجهة نظره في علم النفس الذي حصره في دراسة الظواهر الداخلية، وكذلك منهجيته في التفسير. وبناء عليه اعتنى بالسلوك الاجتماعي الأولي وهو السلوك الذي يظهر ويعاد ظهوره سواء أكان الناس يخططون للقيام به أو لا. واعتقد بأن السلوك الاجتماعي الأولي يمكن أن يفسر بواسطة قضايا أساسية حول سيكلوجية الفرد ودافعيته.

عرّف "هومانز" التبادل أنه تفاعل الأفراد التقابلي (وجهاً لوجه) عاكساً الأوجه النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتكون قاعدة لعملية التبادل فيما بعد بين المتفاعلين، قوام هذه العملية هي الأهداف والغايات الاجتماعية كالسمعة والاعتبار والاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي وليس المنفعة المادية الصرفة لأنها (أي المنفعة المادية) ليست دائماً هدف التبادل الاجتماعي ولأن الفرد داخل جماعته يشترك في عدة عمليات تبادلية مستمرة تستهدف القبول الاجتماعي من قبل أعضاء جماعته واحترامهم له الذي يزيد من اعتباره الاجتماعي ومكانته الاجتماعية وبدورة يكثف من تماثله الاجتماعي لقواعد جماعته.

وبناء على ما سبق قدّم، "هومانز" خمس فرضيات عامة في التبادل الاجتماعي هي:

١_ فرضية النجاح (التعاقب): كلما كوفئ الشخص على فعل معين يقوم به، ازداد فعل الشخص لهذا الفعل.

لكن لا يمكن لهذه التبادلية أن تستمر إلى النهاية لعدة مبررات أولها أن الشخص، عند مرحلة ما، لن يستطيع تكرار الفعل بالطريقة نفسها. والمبرر الثاني يتعلق بالفترة الفاصلة بين الفعل / السلوك والمكافأة، فإذا ما كانت الفترة الفاصلة بينهما قصيرة فمن المرجح أن أكثر أن يكرر الشخص السلوك نفسه، أما الفترات الطويلة فتقلل من احتمالية الفعل.

المبرر الثالث لعدم استمرارية فرضية النجاح يتعلق بالمكافآت المنتظمة والمنقطعة، فالمكافآت التي تُمنح على فترات متقطعة تشكل حافزاً لتكرار السلوك، على العكس من الفترات المنتظمة التي من شأنها أن تقود للملل والاكتفاء.

٢_ فرضية المثير: إذا كان حدوث مثير ما (أو مجموعة مثيرات) في الماضي كان سبباً لمكافأة الشخص على فعل قام به، فإن الشخص سيقوم بالفعل ذاته أو بفعل مشابه، إذا ما صادف في الحاضر مثيراً

مشابهاً لذلك الذي حدث في الماضي، فالصياد الذي يُلقي بشبكته في بركة مظلمة ويحصل بالفعل على بعض السمك، فإنه يصبح أكثر ميلاً للصيد في برك مظلمة مرة أخرى.

٣ _ فرضية القيمة: كلما كان فعل الشخص أكثر قيمة بالنسبة له فإن احتمال قيامه بالفعل أكبر. ولابد من الإشارة إلى أن الوقت يمثل عاملاً مهماً هنا، فالشخص لا يشعر بالإشباع إذا كانت المكافأة ممتدة على فترات طويلة من الوقت.

٤_ فرضية الحرمان _ الإشباع: كلما كانت المنافع التي يحصل عليها الشخص نتيجة فعله أكبر، زادت احتمالية أن يؤدي الفعل.

٥_ فرضية العدوان _ القبول:

أ_ عندما لا يتلقى الشخص المكافأة المتوقعة على فعله، أو عندما يتلقى عقوبة لم يكن يتوقعها سوف يكون غاضباً، وسيكون أكثر قابلية للقيام بفعل عدواني، وستصبح نتائج هذا الفعل أكثر قيمة بالنسبة له بسبب الإحباط الذي تعرض له (فرضية الإحباط _ العداء).

ب_ عندما يتلقى الشخص المكافأة التي توقعها على فعله، وخاصة إذا كانت أكبر من توقعه، أو لا يتلقى العقوبة التي كان يتوقعها، فسيكون مسروراً وسيؤدي ذلك إلى أن يقوم بسلوك مقبول، وستصبح نتائج هذا السلوك أكثر قيمة بالنسبة له.

٦_ فرضية العقلانية: أقام "هومانز" فرضياته السابقة على المذهب السلوكي، أما الفرضية هذه فبنيت على مذهب الاختيار العقلاني، تقول هذه الفرضية، عند الاختيار بين أفعال بديلة، سيختار الشخص الفعل الذي تكون نتيجة فعله المضروبة في أمكانية الحصول على تلك النتيجة أكبر، وذلك كما يتراءى له في ذلك الوقت (Homans، ١٩٧٤، ٥٤٥_٥٥٠).

ففي الأساس، يدرس الناس الأفعال البديلة المختلفة المتاحة لهم ويُجرون حساباتهم بشأنها، فهم يقارنون حجم المكافآت المرتبطة بكل فعل. وهم يحسبون أيضاً احتمالية حصولهم الفعلي على تلك المكافآت؛ فالمكافآت عالية القيمة ستفقد قيمتها إذا رأى الفاعل أنه من غير المحتمل الحصول عليها. وفي المقابل، فإن المكافآت الأقل قيمة تزداد قيمتها إذا رأى الفاعل إمكانية الحصول عليها؛ أما المكافآت غير المرغوبة فهي تلك المكافآت التي لا تكون لها قيمة كبيرة ولا يمكن الحصول عليها (ريتزر/ ستبينسكي، ٢٠٢١، ٥٥٠).

٢_ "بيتر بلاو" (P. Blau) (١٩١٨ _ ٢٠٠٢)

يعد أحد أهم العلماء الذين أسهموا في تطوير نظرية التبادل الاجتماعي. اهتم بالخصائص العامة للبناء الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية الراسخة أكثر من اهتمامه بالجماعات الصغيرة أو الجماعات غير الرسمية.

وذهب إلى القول إن التبادل الاجتماعي يعد المبدأ الرئيسي الذي تنهض عليه الطبيعة البشرية. ويؤدي هذا التبادل إلى استقرار البناء الاجتماعي وتكامله عن طريق الثقة وتشجيع التفاضل وتدعيم التكيف مع معايير الجماعة وتطوير القيم الجمعية. كما يؤدي التبادل إلى حدوث عملية التغير الاجتماعي.

قامت نظرية "هومانز" التبادلية على دراسة صور السلوك الاجتماعي، أما تبادلية "بلاو" فإن قامت على مستوى العلاقات الفردية بدايةً، إلا أنه عمل على تجسير العلاقة بين هذا المستوى الأولي (مستوى الأشخاص الفاعلين) والمستوى الأعلى (مستوى الجماعات والتنظيمات والمجتمع الكلي). فكان مؤمناً أن دراسة العمليات الأكثر بساطة بين الأفراد والتي يحتاج إليها التعامل اليومي بينهم تعتبر حاسمة في فهم البناء الاجتماعي المركب.

فالأشخاص ينجذبون لبعضهم لأسباب مختلفة تحثهم على إقامة روابط اجتماعية. وبمجرد أن تتكون الروابط الأولية، فإن المكافآت التي يمنحونها لبعضهم تعمل على الحفاظ على هذه الروابط ودعمها. والنقيض يحدث أيضاً، فمع عدم وجود مكافآت كافية ستضعف الرابطة وتنهار.

أعاد "بلاو" توضيح فرضيته الأساس بشرح واف قائلاً "إن التفاعل الاجتماعي ينشأ أولاً داخل مجموعات اجتماعية، فالأشخاص ينجذبون إلى مجموعة معينة عندما يشعرون بأن العلاقات داخل هذه المجموعة تقدم لهم مكافآت أكثر من تلك التي يحصلون عليها من مجموعات أخرى. ولأنهم ينجذبون إلى تلك المجموعة، فإنهم يريدون أن ينالوا القبول داخلها. ولكي ينالوا القبول، لا بد أن يقدموا مكافآت لأعضاء المجموعة. وهذا يتضمن إثارة إعجاب أعضاء المجموعة من خلال إظهار أن الارتباط بأشخاص جدد سيكون مُجزياً. وستصبح العلاقة بأعضاء المجموعة أكثر تماسكاً عندما يثير الأعضاء الجدد إعجاب المجموعة وعندما يتلقى الأعضاء المكافآت المتوقعة. إن الجهود التي يبذلها الأعضاء الجدد لإثارة إعجاب أعضاء المجموعة تقود بشكل عام إلى تماسك المجموعة، وإلى المنافسة أيضاً، وفي النهاية إلى الاختلاف الاجتماعي الذي يمكن أن يحدث عندما يسعى العديد من الناس بنشاط لإثارة إعجاب بعضهم من خلال قدراتهم على المكافأة (ريتزر/ ستبينسكي، ٢٠٢١، ص ٥٥٤_ ٥٥٦).

والمكافآت التي يتم تبادلها يمكن أن تكون إما جوهرية مثل الحب والود والاحترام، أو عرضية مثل المال والأشياء المادية. ولا يمكن للأطراف المتفاعلة أن يتبادلوا المكافآت بشكل متساو دائماً من وجهة نظره، فانعدام تكافؤ التبادل يُحدث اختلافاً في القوة داخل العلاقة. وهذا ما يحيلنا إلى مفهوم القوة عند "بلاو"...

على خلاف "هومانز"، فقد مثل مفهوم القوة عند "بلاو" جزءاً مركزياً في أطروحته التبادلية، ففي مؤلفه (التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية) قدم منظوره عن التبادل في الحياه الاجتماعية، وحاول توظيف مفهوم القوة في عملية التبادل من أجل ربط المستوى الاجتماعي الأصغر بالمستوى الإجمالي الأكبر. فما المقصود بمفهوم "القوة" عنده؟.

لا يُقصد بالقوة هنا القوة الفيزيقية، بل فرض الجزاءات السلبية، أو الخوف من فرضها، فمن وظائف التبادل الاجتماعي خلق روابط الصداقة وتأسيس الخضوع أو السيطرة، وإن الخدمات التي تتأسس عليها القوة لا تقتصر على المادية منها فقط فالشخص الذي يمتلك مقدرات ومهارات مميزة يفرض على الآخرين احترامه وقبول قراراته واقتراحاته. وذلك لما يتوقعونه من فائدة جراء ذلك، وإذا ما تحقق لهم الرخاء نتيجة اتباع آرائه فإن ذلك لا يقوي احترام الآخرين له إنما يلزمهم أيضاً بالخضوع إلى توجيهاته بغض النظر ما إذا كان هذا الفعل لصالحهم الشخصي.

إن سيطرة شخص ما على الخدمات التي يحتاجها الآخرون يحقق له قوة عليهم، وإن إشباع حاجاتهم الأساسية متوقف على طاعتهم له. يوضح "بلاو" بهذا الخصوص أنه يمكن أن تستخدم هذه القوة في استغلال الآخر كما تستغل المرأة عواطف الرجل من أجل مكسب اقتصادي، وصاحب العمل مثلاً يستطيع من خلال الجزاءات السلبية التي قد يفرضها على العمال أن يجبرهم على الإذعان لتوجيهاته والخضوع له.

هكذا، يمكن الاستنتاج أن القوة عند "بلاو" ذات طبيعة اختزالية سلوكية ولكن على مستوى الممارسة فإن التفاضل يظهر بصورة واضحة والصياغة الدقيقة لـ"بلاو". وبهذا الخصوص هي: إن الذي يتمتع بالقوة يستطيع أن يستخدم قوته في فرض الخضوع والإذعان واستغلال الآخرين وذلك بإجبارهم على العمل لحساب مصلحته (Blau, 1964, P. 53 _ 55).

نقد نظرية التبادل الاجتماعي

فسر فكر التبادل الاجتماعي كلاً من التناقض والتماسك الاجتماعيين من خلال زاوية المنفعة المتبادلة وأهمل الزوايا الأخرى كالمشاركة الوجدانية والعقائدية والفكرية والمشاركة القومية. كما أهمل هذا الفكر دراسة عملية التبادل الاجتماعي في المجتمعات الزراعية والتقليدية والاشتراكية والدينية. فهناك عوامل مؤثرة في هذه المجتمعات تختلف عن العوامل المؤثرة على عملية التبادل الاجتماعي في المجتمع الصناعي الذي درسه "هومانز".

إضافة إلى أن النظرية التبادلية لم تُفسر مدة الصراعات وشدتها التي حدثت أثناء التبادل الاجتماعي. ناهيك أنها أهملت الخبرات الاجتماعية عند الأفراد المشتركين وأثرها في عملية التبادل وتقيميه لها.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

_ أبو طاحون، عدلي، **النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

_ الحسن، إحسان محمد، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، ط٤، المكتبة الأكاديمية، بيروت، ٢٠٠٨.

_ راضي، عبد المنعم، **في النظريات الاقتصادية**، ط٤، مكتبة الجامعة، القاهرة، ١٩٨٨.

_ ريتزر، جورج / ستبينسكي، جيفري، **النظريات الحديثة في علم الاجتماع**، ط١، مكتبة جرير، السعودية، ٢٠٢١.

_ سترو، كولن، **نظريات الأنثروبولوجيا الحديثة**، ترجمة: سيد الصاوي، ط١، دار الفكر المعاصر، القاهرة، ٢٠٠٥.

_ عبد الجواد، مصطفى خلف، **نظريات علم الاجتماع**، ط٢، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١.

_ العلي، هادي، **العلاقة بين نظريات التعلم وعام الاجتماع**، ط٢، دار العلم، الكويت، ٢٠٠١.

_ عمر، معن خليل، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، ط١، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١٣.

_ الغريب، عبد العزيز علي، **نظريات علم الاجتماع: تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة**، ط١، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١٢.

_ فلوري، لوران، **ماكس فيبر**، ترجمة: محمد علي مقلد، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ٢٠٠٨.

_ فيبر، ماكس، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة: صلاح هلال، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

_ المولي، قيس مجيد، **جيمس فريزر وفكره**، ط١، دار العروبة، صنعاء، ١٩٧٧.

_ باللغة الأجنبية

Blau, Peter, **Exchange and power in social Life**, Jone Willey and Sons, New York, 1964.

مأخوذاً عن:

_ الحوراني، محمد عبد الكريم، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع**، ط١، دار مجدلاوي، الأردن، ٢٠٠٨.

_ Homans, George C., **Social Behavior** 1974.

مأخوذاً عن:

_ ريتزر، جورج / ستبينسكي، جيفري، **النظريات الحديثة في علم الاجتماع**، ط١، مكتبة جرير، السعودية، ٢٠٢١، ص ٥٤٥_٥٥٠.

_Weber, Max, **Économie et société**, Poquet, 1995.

مأخوذاً عن: _ حمداوي، جميل، **جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا**، ط١، ٢٠١٥.